

الخاتمة

اهتمت معظم الدراسات التي تناولت المقاصد بعرضها على نحو نظري غالباً، ما حفز هذه الدراسة إلى معالجة موضوع المقاصد عملياً في حلقة من أهم حلقاته ألا وهي حلقة الأسرة.

وقد قدّمت الدراسة نماذج تطبيقية من واقع الجاليات المسلمة في المجتمع الأمريكي، لإبراز أهمية تفعيل المقاصد في مجال القضايا الأسرية، في محاولة تُعدّ الأولى من نوعها - حسب علمي المتواضع - في مجال الدراسات المقاصدية والأسرية بخاصة.

ولم تكن الدراسة بذلك فحسب، بل قدّمت ضوابط وإجراءات وقائية تروم ضبط الاجتهاد المقاصدي، وحماية تفعيله في واقع الجاليات المسلمة، التي تواجه كثيراً من التحديات والتغيرات الداخلية والخارجية. ويمكن تأكيد الحقائق الآتية بوصفها خلاصة عامة:

- ضرورة تفعيل المقاصد الأسرية، ومن أبرزها: تحقيق الزواج الشرعي، وتحقيق السكن والاستقرار الأسري، وحفظ النسل، وضبط العلاقة بين الرجل والمرأة، والتسريح بإحسان.

- العمل بالمقاصد وتأكيد أهميتها لا يعني إلغاء الأحكام الشرعية، أو التشريع لمبدأ الذوبان في المجتمعات الغربية التي تعيش فيها مختلف الجاليات المسلمة، وفقدان الهوية، بل هو حماية حقيقية لأحكام التشريع من التلاعب بها.

- ضرورة الاهتمام بعملية ضبط الاجتهاد المقاصدي المتضمن وسائل الكشف عن المقاصد الأسرية ووسائل تفعيلها، وتؤكد أهمية هذه الضرورة في ظل التحديات المعاصرة التي تعيشها الجاليات المسلمة في المجتمعات الغربية عامة والأمريكية خاصة.

- من أبرز ضوابط التفعيل المقاصدي: حاكمية النصوص في الكشف والتفعيل للمقاصد، وفقه الواقع المعاش، واعتبار مآلات الأفعال.

ولهذا برزت الحاجة إلى إنشاء مجامع فقهية ودينية، تتعاون مع المؤسسات البحثية، وتضم الأئمة، والفقهاء، والأصوليين، والمحامين، وعلماء الاجتماع، والنفس، والاقتصاد، والسياسة وغيرها؛ لمناقشة قضايا الأسرة من الناحية الشرعية، ومعالجة التحديات الكبرى بطريقة علمية وجماعية جادة، تجتمع عليها كلمة العلماء.

ويتطلب هذا توعية الجالية المسلمة الأمريكية بأن دوام النوع الإنساني الذي ارتبط بالعهد الإلهي، الذي نتج منه الاستخلاف، وتحمل فيه الإنسان الأمانة والابتلاء والاختبار في هذه الحياة، يقوم على قاعدة تكوين الأسرة بوصفها مؤسسة تنشأ عن النكاح الشرعي.

وهذا يتطلب ضرورة التعاون بين العلماء وأئمة المساجد والمعلمين والمتخصصين الاجتماعيين والإعلاميين؛ لتوعية الجالية المسلمة بأهمية مقاصد التشريع في الأسرة، القائمة على مبدأ الاستعفاف، من خلال تطبيق مفاهيم عدة، منها: غض البصر، وستر العورة، وحجاب المرأة ونحوه، الذي يمتد بمعانيه إلى الابتعاد عن كل ما يستثير الغرائز، وينضوي تحت ذلك وسائل الإعلام الساقطة، ومجلات الجنس الإباحية، وارتداد أماكن معلوم أنها تؤدي إلى الاستشارة، كالمساح العامة، أو أماكن الرياضة المختلطة، ونحوها. ولا بُدَّ أن يتم ذلك من خلال استخدام مختلف وسائل الإعلام الحديثة وتوظيفها، وقد يكون الإنترنت من أهم تلك الوسائل اليوم، بالإضافة إلى خطب الجمعة، ومدارس عطلة نهاية الأسبوع، وحلقات الشباب والنساء.

ولابدّ من خلق حالة من الوعي، ونشر مبدأ تسهيل الزواج الشرعي بكل الوسائل المشروعة، وإزالة كل المعوقات التي تواجه الشباب، وأدت إلى إباحة صور من العلاقات غير المشروعة بين الجنسين. ويجب على الأئمة والعلماء توظيف خطب الجمعة والحلقات الأسبوعية والمؤتمرات وغيرها في تنبيه الوالدين على أهمية شروط اختيار الأزواج والزوجات، والأولويات التي يجب أن تراعى عند الاختيار، ونبذ التعصب القومي والمذهبي ونحوهما، والسعي لتحقيق الاختيار المناسب الذي يفضي إلى تكوين أسرة صالحة، تؤدّي دورها الاستخلافي على الأرض. ولا يتحقّق هذا إلا بتكثيف مجالات التعاون بين الأسر والمساجد والمراكز الإسلامية في توعية الشباب وذويهم بمختلف القضايا الأسرية، والتحديات التي تواجه مؤسسة الأسرة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما ينبغي حثّ الأسر المسلمة وأئمة المساجد وأهل الخير على مساعدة الشباب في تلبية متطلبات الزواج. ويمكن تخصيص ميزانية تشترك فيها الأسر بالتنسيق مع المراكز والمساجد؛ لمساعدة الشباب الراغبين في الزواج، ومحاولة إنشاء مؤسسات توفر برامج منظمة ضمن الإطار الشرعي، تهيء الشباب لتحمل مسؤوليات الزواج، واختيار الزوجات والأزواج الصالحين بحضور متخصصين مسلمين، من ذوي الكفاءة والحكمة والخبرة في هذا المجال؛ كي يعينوا الشباب على الاختيار. وهذا الأمر يتطلب إعداد برامج استشارة لما قبل الزواج؛ بهدف تهيئة الشباب في مرحلة ما قبل الزواج ومساعدتهم على اختيار شركاء الحياة، ومعرفة المبادئ الإسلامية في ذلك، وتدريبهم على تحمّل المسؤولية، وإدراك معاني الزوجية، وكيفية التعامل بين الزوجين لحماية مؤسسة الأسرة الجديدة بوصفها مؤسسة تنظيمية للعلاقات الإنسانية في بناء الأسرة المسلمة النموذج، ومن ثمّ الأمة.

ويجب نشر الوعي بين الأئمة والفقهاء والجاليات، والتعريف بخطورة العنف الأسري، وطبيعته، وتحليل الآثار الناجمة عن ممارسات العنف في الأسرة. وينبغي

لأئمة المساجد والمسؤولين في المراكز الإسلامية وقادة الجالية الكشاف عن هذه الجرائم، ومحاولة تكوين رقابة اجتماعية، وقد يتم ذلك بتحذير أفراد الجالية من ذوي السوابق في ارتكاب جرائم العنف ضد أهليهم، وصياغة اتفاق بين قيادة الجالية يتضمن كيفية معاقبة هذا النوع من الناس اجتماعياً؛ لكي يُمنع وقوع الظلم ابتداءً، فلا يسمح لهم بالزواج ما لم يعالجوا من الأمراض التي يعانونها. وكذلك توفير دروس وحلقات تربوية وروحية خاصة في المساجد لمثل هؤلاء للمساعدة على تأهيلهم. ولا مندوحة من نشر الوعي بين الجالية بأهمية إعادة بناء العلاقة بالقرآن الكريم؛ بتدبره على نحو يفتح الحوار بين القارئ وكتاب الله، لإعادة بناء معرفتنا بالقرآن المجيد، وذلك بأن ندرك عن اعتقاد يقيني أن القرآن المجيد جعله الله -تبارك وتعالى- فينا بعد رسوله، وبعد ختم النبوة ليكون النبي المقيم والرسول الخالد الذي يحمل إلينا الهداية والتسديد والرشاد والمنهج القويم في كل ما يلزمنا في شؤون الدنيا والآخرة.

ولا يكون ذلك إلا بتدبر القرآن الكريم في أثناء تلقي الدروس وحضور الحلقات الأسبوعية واليومية، وجعله مدار البرامج التعليمية في المساجد؛ بغية تدريب الأولاد منذ الصغر على حسن التدبر، وبناء علاقة صحيحة بالقرآن الكريم، بحيث لا تقتصر على الحفظ وحسن الترتيل، بل تتعدى ذلك إلى الفهم والاستيعاب والتفاعل المباشر مع القرآن الكريم.

ولم يغب في هذا السياق ضرورة ممارسة الاجتهاد المقاصدي باستحضار الثوابت التي لا تتغير أو تتبدل، والضوابط التي وقفت عليها الدراسة من حاكمية النصوص، وفقه الواقع المعاش، واعتبار مآلات الأفعال. وكذلك ضرورة مراعاة فقه الأولويات والموازنات، وبيان أهميته في حل التعارض بين القطعيات والظنيات، والتدقيق بترتيب الضروريات والحاجيات والتحسينيات، والتفريق بين المقاصد والوسائل بنظرة شمولية كلية، توفر إجابات واضحة عن أبرز تحديات العصر.